أثر السياسة الجبائية على تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)

The Impact of Fiscal Policy on Investment Development in Algeria (2020–2025)

مراد حجاج [1،*]

[1] مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Hadjadj.mourad@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2026/02/26؛ **تاريخ القبول:** 2026/03/30؛ **تاريخ النشر:** 2026/06/01

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر انطلاقا من اهم التشريعات في السياسة الجبائية وقانون الاستثمار منذ سنة 2020، وذلك منن خلال التطرق للجوانب النظرية لكل من السياسة الجبائية والاستثمار، وتحليل إحصائيات الاستثمار الصادرة عن وزارة الصناعة خلال الفترة 2020-2025 حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لاهم الاحصائيات التي تم جمعها .

و توصلت الدراسة الى أن الدولة الجزائرية سعت جاهدة الى توفير مناخ استثماري انطلاقا من القانون 22-18 مع توفير التسهيلات في مجال السياسة الجبائية التي تسير بمواكبة الاستثمار حيث جرأة التشريعات الى الإعفاءات الضريبية بكل أشكالها .

الكلمات المفتاحية: سياسة جبائية؛ استثمار؛ قانون استثمار؛ جزائر.

تصنيف JEL : H25 ؛ H29.

Abstract: This study aims to highlight the role of tax policy in promoting investment in Algeria based on the most important legislation in tax policy and investment law since 2020, by addressing the theoretical aspects of both tax policy and investment, and analyzing investment statistics issued by the Ministry of Industry during the period 2020-2025, where we relied on the descriptive analytical approach for the most important statistics collected. The study concluded that the Algerian state has strived to provide an investment climate based on Law 22-18, while providing facilities in the field of tax policy that keeps pace with investment, as legislation has dared to provide tax exemptions in all their forms.

Keywords: Fiscal Policy; Investment; Investment Law; Algeria.

Jel Classification Codes : H25; H29.

*المؤلف المراسل.

I– تمهيد :

في عالم متغير اليوم في المجال الاقتصادي تسعى الجزائر الى مواكبة هذا التغير انطلاقا من العمل على دعم الاقتصاد الوطني وتنويعه، حيث يشهد هذا المجال انفتاحا مواكبا للتطورات التي يعيشها العالم اليوم فكان توجه الجزائر الى تحسين مناخها الاستثماري عبر الإصلاحات التي تحاول من خلالها النهوض بالاقتصاد بعيدا عن الاقتصاد الريعي القائم على مداخيل البترول والغاز الى اقتصاد متنوع على أساسي مشاركة القطاع العام والخاص عبر مختلف القطاعات الفلاحية والصناعية والخدماتية... فكان التوجه الى سن تشريع جديد عبر قانون الاستثمار رقم 22-18 بكل تحفيزاته ودعمه للاستثمار المحلي والاجنبي .

فكانت من اهم التحفيزات السياسة الجبائية المعتمدة التي أصدرت ضمنها مجموعة من القوانين والتشريعات في سبيل منح جملة من المزايا الجبائية للمستثمرين حيث تمثل السياسة الجبائية في مضمونها الشق الثاني من السياسة المالية التي تشمل بالإضافة إليها سياسة الإنفاق الحكومي وتستخدم من خلالها الدولة كافة الأدوات الضريبية لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة وذلك تماشيا مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

ان التوجه الى تحيين السياسة الجبائية في التشريع الجزائري انطلاقا من سنوات 2020 الى 2025 يجلب اليه الكثير من الدراسات والبحوث من المهتمين بالمجال الاقتصادي بالخصوص الضريبي منه وهذا انطلاقا من أهمية السياسة الجبائية خاصة بالنظر لما تستطيع إن تسهم به في تحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية.

I–1 إشكالية الدراسة:
وضمن هذا السياق نطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة لسياسة الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020–2025)؟

ومن خلالها نقترح التساؤلات التالية:

– ما مفهوم السياسة الجبائية؟ وما مفهوم الاستثمار؟

– ماهي اهم الآليات المعتمدة في التشريع الجزائري في دعم السياسة الجبائية؟

– ما إنعكاس السياسة الجبائية على تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020–2025)؟

I–2 فرضيات الدراسة:

– السياسة الجبائية تمثل أداة اقتصادية تنظيمية ومالية تستخدمها الدولة عبر الضرائب والإعفاءات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة لها.

– يعتمد التشريع الجزائري في دعم السياسة الجبائية على مجموعة من الآليات من بينها الإعفاءات الضريبيةو التخفيضات الجبائية، الامتيازات الجمركية، والتحفيزات الموجهة للقطاعات الإستراتيجية.

– ساهمت آليات السياسة الجبائية المعتمدة خلال الفترة (2020–2025) بصورة إيجابية في دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر رغم معوقات الإدارة والظروف الاقتصادية العامة.

I–3 أهمية الدراسة:
تكمن أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوع السياسة الجبائية وهذا على أساس أنها إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية. فالسياسة الجبائية في مضمونها لا تقتصر على توفير الموارد المالية للخزينة العمومية، بل لها امتداد لتؤثر بشكل مباشر في القرارات الاستثمارية من خلال ما تتضمنه من ضرائب، إعفاءات، وتحفيزات. ومن هذا المنطلق فإن دراسة أثرها على الاستثمار في الجزائر تمثل مدخلا مهما لفهم طبيعة العلاقة بين النظام الجبائي والديناميكية الاقتصادية.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خصوصية المرحلة الزمنية التي عاشتها الجزائر الممتدة بين 2020 و2025، وهي الفترة التي تميزت بتحديات اقتصادية كبيرة عاشتها البلاد أبرزها تداعيات جائحة كوفيد-19، وتقلبات أسعار النفط وسعي الدولة إلى تنويع الاقتصاد الوطني، هذا الذي رافقها إدخال إصلاحات جبائية وتشريعية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار للمستثمر المحلي والاجنبي.

كما أنها تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات العمومية في الجزائر، من خلال تقديم تحليل يربط بين الآليات الجبائية المعتمدة وتطور الاستثمار خلال فترة محددة كما يمكن أن تشكل نتائجها التي نتحصل عليهاأرضية مرجعية للباحثين وصناع القرار من أجل تطوير سياسات جبائية أكثر كفاءة وملاءمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

I–4 أهداف الدراسة:

– التعرف على الواقع العملي للاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات والتشريعات التي تعمل على تجسيدها على ارض الواقع ومن بينها السياسة الجبائية دعما للاستثمار؛

– التعرف على أهم الآليات المعتمدة في التشريع الجزائري في دعم السياسة الجبائية؛

– الكشف عن مدى مساهمة اليات السياسة الجبائية في تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020–2025).

I-5 الأدوات المستخدمة في الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة فقد تم تجميع مجموعة من البيانات تم عرضها في جداول للتحليل وهذا اعتمادا على الدراسات السابقة والبحوث المنجزة حيث تم الاعتماد على مصدر أساسي يتمثل في التقارير الوزارية الخاص بوزارة الصناعة الجزائرية عبر موقعها الخاص على الانترنت حيث قمنا بجمع الإحصائيات الخاصة بتطور مؤشرات الاستثمار في الجزائر خلال السنوات (2020-2025).

I.6- الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** دراسة (فريد عطاب، 2022)، بعنوان: « دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي – حالة الجزائر 2005-2018-»

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية والاستثمار المحلي، وتبيان أهمية ودور التحفيزات الجبائية في استقطاب وتشجيع الاستثمارات المحلية كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات، وكذا إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمول بها.

واعتمدت الدراسة على أهم آليات دعم وترقية الاستثمار المحلي على غرار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM.

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن للسياسة الجبائية دور إيجابي في استقطاب المستثمرين وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية والرفع في مناصب الشغل من خلال سياستها التحفيزية، ويتطلب استخدام أمثل ورشيد للموارد المتاحة في ظل سياسة ترشيدية للاستثمار.

- **الدراسة الثانية:** دراسة (قريشي هاجر &عزي فريال منال، 2020)، بعنوان: «دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر- إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات: ANGEM , ANSEJ , ANDI . »

تناولت هذه الدراسة دور سياسة التحفيز الجبائية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية الاستثمار، الذي يكون بديلا استراتيجيا للمحروقات يعول عليه في تنويع الاقتصاد الجزائري. وإبراز لأهم الآليات المدعمة لسياسة التحفيز الجبائي من أجل تنمية وتشجيع الاستثمار وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها؛ على غرار وكالات ANDI،ANSEJ و ANGEM، و الدور الذي تمارسه هته الوكالات في جذب المستثمرين من خلال الامتيازات والتمويلات التي تمنحها لزيادة حجم المشاريع المستقطبة وتشغيل نسبة معتبرة من الشباب البطال.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التحفيزية الجبائية ساهمت ايجابيا في استقطاب المستثمرين من جهة والرفع من مناصب الشغل و تخفيض نسبة البطالة من جهة أخرى، إلا أنها تبقى مساهمة ضئيلة ولا ترقى لطموحات السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة (عبدالله الطيبي، 2020)، بعنوان: « دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر»

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية والحوافز الضريبية التي تمنحها للمستثمرين المحليين والأجانب .

وتوصلت الورقة البحثية أن الحوافز التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهمت في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي، ولم يكن لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر ،لهذا يجب على الدولة أن تسعى إلى تحسين كل مكونات المناخ الاستثمار،ولا تقتصر على الحوافز الضريبية فقط.

II – الإطار النظري للسياسة الجبائية:

المتعارف عليه أن مجموعة السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدول تعتبر المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية التي تعيشها البلاد ومنها بين السياسة الجبائية التي نتطرق في هذا العنصر الى مفهومها وأهدافها وادواتها على التوالي:

أ- مفهوم السياسة الجبائية:

تعبر السياسة الجبائية عموما على مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية (قدي، 2003، ص 139)

تعرف السياسة الجبائية بأنها " تمثل مجموعة البرامج والإجراءات الجبائية التي تسطرها الدولة في المجال الاقتصادي، معتمدة في ذلك على مختلف مصادرها الضريبية سواء الفعلية أو المحتملة، وحسبما ما اقرته القوانين والتشريعات الضريبية الوطنية من أجل تحقيق أهداف المجتمع (خلاصي، 2014، ص 487).

السياسة الجبائية على أنها " مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية والسياسة"، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل واستخدامها بشكل ممنهج وهادف ومنسجم مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.(الحجازي، 1998، ص 7)

ومنه فالسياسة الجبائية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة في مجال الضرائب والرسوم من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية معينة، حيث تشمل هذه السياسة تحديد أنواع الضرائب، نسبها، طرق تحصيلها، والإعفاءات أو التحفيزات الجبائية أو بمعنى آخر هي الأداة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال النظام الضريبي.

ب– أهداف السياسة الجبائية:

مع الكثير من المتغيرات الاقتصادية العالمية لم يعد نظريا الهدف من الجباية محصورا فقط في تغطية النفقات العمومية، بل انه تعدى ذلك ليشمل الكثير من الأهداف التي نوجزها في التالي:

– **الأهداف المالية** :إن الهدف المالي الصريح من السياسة الجبائية الضريبة هو العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز إيرادات الخزينة العمومية للدولة ومحاولة تغطية النفقات العمومية المسطرة خلال سنوات، إضافة إلى هدف اخر في صورة تمويل الاستثمارات والمشاريع والخدمات العمومية التي لها دور كبير في تلبية حاجيات الأفراد وبالتالي يكون تحقيق المنفعة العامة (سلامة، 2015، صفحة 105).

– **الأهداف الاقتصادية**: من خلال أهمية الجباية أصبحت اليوم تلعب دورا اقتصاديا مهما متمثلا في تنظيم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار، من خلال العمل على الحد والموافقة بين الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في ظاهرتي الكساد والتضخم، حيث في حالة الكساد يكون دورها في تخفيض نسبة الضرائب كإجراء من أجل تشجيع الاستثمارات وبالتالي ارتفاع الدخل، أما في حالة التضخم فيكون توجه الدولة برفع معدلات الضرائب من أجل الحد من كمية الطلب ومن إجمالي الكتلة النقدية غير الموظفة في الاقتصاد الوطني. (جلالي، شاعة، 2022، ص 275)

– **الأهداف الاجتماعية** :تنوعت الأهداف الاجتماعية التي تحققها الجباية حيث نلخصها في التالي:

– العمل على التخفيف من فجوة التفاوت في مستوى الدخل بين الأفراد، حيث أنها تأخذ الأداة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات حسب مستويات دخلهم.

– تحقيق مساعدة حقيقة لذوي الدخل المحدود عن طريق فرض ضرائب رمزية على الخدمات والسلع واسعة الاستهلاك.

– التدخل في مجال الحفاظ على الصحة المجتمعية من السلع التي لها أثار سلبية وهذا عن طريق فرض معدلات ضريبية عالية عليها، مثل الضريبة المفروضة على التبغ والمشروبات الكحولية (دردوري وقطافي، 2018، ص ص 104–106).

–**الأهداف البيئية** :إن الهدف الذي يطمح له من خلال فرض الضرائب على المستوى البيئي في أساسه ليس فقط من أجل منع تلوث البيئة نهائيا، وإنما محاولة الوصول إلى تقليص التأثيرات السلبية من خلال الحصول على الحد الأدنى للتلوث، الامر الذي يمكن تحميل الضرر البيئي بما يتوازى مع التكاليف وتوفير منافع الحماية البيئية (يوسف كافي، 2013، ص 373).

ج– أدوات السياسة الجبائية:

صنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أدوات السياسة الجبائية الى التالي:

– **الإعفاءات الجبائية** :هي التي تتمثل في تنازل الدولة عن حقها اتجاه بعض المكلفين في مبلغ الضريبة الواجب أداؤها للخزينة، وهذا من أجل العمل على تشجيع لممارسة أنشطة معينة، حيث يكون منح هذه الإعفاءات بصفة دائمة أو مؤقتة، كما يمكن أن تكون جزئية أو كلية.

– **التخفيضات الجبائية** :هي تلك الإجراءات الجبائية التي من خلال يكون الترخيص بالسماح بإخضاع المكلف لمعدلات ضريبية أقل من تلك المعدلات العادية السائدة، أو تخفيض في وعاء المادة الخاضعة للضريبة المفروضة عليه من الأرباح التي يعاد استثمارها (تكروري، 2015، ص ص 163–164).

– **تأجيل مواعيد الدفع** :هي المبالغ التي يتم استثناؤها عند تحديد الوعاء الضريبي لفترة زمنية معينة، على أن تدخل في الفترات اللاحقة، أي تأجيل موعد تحصيلها (لموشي، 2018، ص 10).

– **القرض الضريبي** :هو قرض يمنح للخزينة العمومية من خلال مبلغ الأرباح والفوائد المحققة من طرف المكلف بالضريبة، فهو يأخذ شكل اقتطاع مسبق على الضرائب المستحقة في حين التكليف بالضريبة، ويضاف إلى الدخل الخاضع للضريبة، وفي ذات الوقت يتم تخفيضه من الضريبة الإجمالية (مليكاوي، 2015، ص 218).

III – الجوانب النظرية للاستثمار:

أ–تعريف الاستثمار:

تنوعت تعاريف الاستثمار انطلاقا من الكثير من الجوانب الاقتصادية والقانونية والمالية والطابع الوطني والدولي للاستثمار لذا سنقدم مجموعة من التعاريف

يعتبر الاستثمار من العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي وبصورة خاصة في النظام الرأسمالي وهذا لكونه يعتبر متغير حساس ونشيط وغير مستقر مما صعب وضع تعريف شامل وجامع ومتفق عليه. (بوشامة، 2003، ص ص 18–23)

أما الاستثمار في الاقتصاد يعرف بأنه " ارتباط مالي، يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة 3 طويلة في المستقبل. " (أل مفرح، 2011، ص 36)

ويصنف الاستثمار على أساس جنسيته، ونعبر عن الاستثمار الوطني (المحلي) بما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية، بينما الاستثمار الدولي هو ما تقوم به الشركات أو الهيئات الأجنبية، وقد يتم ذلك بدون المشاركة مع الجانب الوطني أو بمشاركته. (سليمان، السيد أحمد، 2019، ص 13)

ومنه فالاستثمار يمثل من جهة علاقة اجتماعية لأنه يؤدي إلى توفير مناصب عمل وبهذا تنشأ علاقات اجتماعية تتدفق عبرها الدخول ويحدث بينها انتقال مختلف المواد الاقتصادية، ومن جهة أخرى علاقة فنية لأنه يستعمل حسابات علمية مدروسة.

وعليه يستنتج مما سبق بأن الاستثمار هو تلك العملية التي تسمح باستغلال رؤوس الأموال المتاحة في زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق في المستقبل أرباحا وفوائد تعود بالنفع على المجتمع

ب- أهمية الاستثمار

بشكل عام يمكن إجمال أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي بالآتي:

- يسهم الاستثمار في معالجة مشكلة البطالة المنتشرة بين أوساط افراد المجتمعات خصوصا عند فئات الشباب وهذا من خلال خلق مناصب عمل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية

- الإسهام في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والمستدامة منها ويمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، وتعتبر أيضا على أساس انها إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها؛

- يوفر الاستثمار دخلا العملات الأجنبية عن طريق تصدير المنتجات؛

- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق. (سليمان، السيد أحمد، 2019، ص 28)

- تنبع أهمية الاستثمار في الاقتصاد القومي من حقيقة أنه يقوم بدور أساسي على المستوى القومي وتأتي أهميته من أنه أحد أهم المتغيرات الاقتصادية على الإطلاق في العملية التنموية، ومستوى قطا ع الأعمال حيث يعتبر الاستثمار هو المؤشر الحقيقي لنشاطات هذا القطاع والعامل الحاسم في انتعاش أو انحسار الأنشطة في قطاع الأعمال، أما مستوى القطاعات الاقتصادية فيقوم الاستثمار بدور فعال في تطوير قطاعات اقتصادية معينة والتي تؤثر بدورها على انتعاش قطاعات أخرى تمتد الآثار إلى بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى، " ومن هنا قيل أن الاستثمار هو مفتاح النشاط الاقتصادي. "(الزين، 2017، ص 22)

ج- محددات الاستثمار:

تتوزع محددات الاستثمار بين ما هو مباشر وغير مباشر، وتشمل ما يلي:

ج -1 : المحددات المباشرة للاستثمار:

- **الفائض الاقتصادي** :يعد الفائض الاقتصادي الذي يحققه فرع الاقتصاد الوطني بعد استبعاد مجموع النفقات الواجب صرفها و هو يعتبر المؤشر الأساسي الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار.
- **حجم الدخل الوطني**: هناك علاقة طردية بين الاستثمار والدخل الوطني، حيث أنه كلما ارتفع الدخل ارتفع الاستثمار والعكس صحيح.
- **الاستهلاك** :يلعب الاستهلاك دورا كبيرا في تحديد معدلات النمو السكاني، حيث أنه كلما ارتفع إلى معدلات تفوق تلك المحددة في الخطة الاقتصادية، ما من شأنه أن يؤثر على حجم المدخرات، وبالتالي يحد من تمويل الاستثمارات المستقبلية.
- **التطور التكنولوجي** :يوفر التطور التكنولوجي وسائل الإنتاج التي تسمح بإنتاج سلع وخدمات جديدة، مع تحسين الجودة ورفع الإنتاجية، وهذا يتطلب استثمارات جديدة ذات تكاليف منخفضة وزيادة في الإيرادات.
- **الاتجاه العام للأسعار** :إن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة نتيجة انخفاض الادخار ومن ثم تراجع الاستثمار.

ج -2: المحددات غير المباشرة للاستثمار:

- **سعر الفائدةيعد** سعر الفائدة من المؤشرات الهامة التي تؤثر في قرارات الاستثمار، نظرا لأهميته الكبيرة في عملية الإنتاج وعلاقته الطردية مع الادخار، وعليه أي زيادة في سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار.
- **الحوافز المالية الممنوحة** :تشكل الحوافز المالية التي تمنحها الدولة للمستثمر الأجنبي أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمارات الخارجية (الأجنبية).
- **المخزون السلعي** :يتحكم المخزون السلعي بعملية الاستثمار، فعند أي خلل يطرأ على العرض أو الطلب على السلع النهائية أو الوسيطة أو المواد الأولية، يقدم من خلاله المنظم على قرار زيادة أو تخفيض المخزون السلعي، مما يعني مواصلة أو التوقف عن الاستثمار.
- **فترة استرداد رأس المال** :يقصد بها المدة الزمنية التي يتم فيها تعويض قيمة الاستثمار، كاستراتيجية لتفادي الخسائر أو زيادة فرص إعادة استثمار فوائض استثمارية ذات عوائد ثابتة.
- **التوقعات المستقبلية** :التوقعات المستقبلية التي يضعها متخذ القرار ذات أهمية كبيرة في تحديد استثمار المشروع، فإذا كانت نظرته تفاؤلية بخصوص زيادة الطلب على المنتجات في المستقبل، فإن ذلك يدفع إلى زيادة الاستثمار والعكس بالعكس.

- **درجة المخاطرة** :هناك علاقة عكسية بين درجة المخاطرة والاستثمار، فكلما زادت درجة المخاطرة انخفض الاستثمار، وانخفاض درجة المخاطرة يرتفع حجمه.
- **درجة الاستقرار الاقتصادي، السياسي والأمني**: عامل استقرار البيئة الأمنية والسياسية دورًا مهمًا في غرس الثقة والاطمئنان لدى المستثمر، مما يعني زيادة فرص الاستثمار، إذ أن الظروف الاقتصادية التي توفرها الدولة الجاذبة للمستثمرين.
- **العوامل الذاتية** :يتوقف حجم الاستثمار أيضًا على حجم الوعي الادخاري والاستثماري لدى الأفراد، ووجود سوق مالية فعالة، وتوفر الهياكل الأساسية للإنتاج.

IV– أثر السياسة الجبائية على الاستثمار في الجزائر:

يعتبر النظام الجبائي في الجزائر أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنشيط الاقتصادي، إذ يشكل إطارًا منظمًا للعلاقة بين الاستثمار والجباية، فالعملية الاستثمارية بطبيعتها تتضمن سلسلة من المعاملات الاقتصادية التي تندرج ضمن الوعاء الضريبي، سواء تعلق الأمر بعمليات استيراد التجهيزات والمواد الأولية من جهة، أو بمراحل الإنتاج والتوزيع، أو بتحقيق الأرباح والعوائد المالية من جهة أخرى، وهو ما يجعل الاستثمار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسياسة الجبائية المعتمدة في القانون الاقتصادي للدولة (الصالحي، 2012، ص 167).

وفي هذا السياق فقد أدركت المشرع الجزائري أهمية توظيف السياسة الجبائية كآلية لتحفيز الاستثمار وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني انطلاقا من توجهات الحكومة منذ 2020 حيث عمدت إلى إصلاح الإطار القانوني المنظم للاستثمار، واستحداث منظومة من الحوافز والامتيازات الجبائية الموجهة لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. كما عززت هذا التوجه بإنشاء هيئات ووكالات مختصة تتولى مرافقة المستثمرين وتسهيل إجراءاتهم الإدارية خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع، بما يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتقليص العراقيل البيروقراطية (عبيرات، 2019–2020، ص 163).

غير أن فعالية هذه الإجراءات تبقى مرهونة بمدى انسجام السياسة الجبائية مع الأهداف التنموية، وقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات تعبئة الموارد المالية للدولة وضرورة خلق بيئة استثمارية مستقرة ومحفزة.

أ– قانون الاستثمار 22–18

انطلاقا من سعي الجزائر إلى تحويل مسار اقتصادها الوطني من اقتصاد ريعي قائم أساسًا على عائدات المحروقات إلى اقتصاد متنوع ومنفتح على الاقتصاديات العالمية، برزت الحاجة إلى تبني إصلاحات وتشريعات اقتصادية جادة وفعّالة. وفي هذا الإطار، تم تعديل قانون الاستثمار سنة 2022، بعد صدور القانون السابق لسنة 2016 وذلك استجابةً للتحولات الداخلية والدولية التي شهدتها الجزائر والعالم، ولاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وتداعيات جائحة كوفيد-19. (بلكعيبات، 2025، ص 495)

وقد جاء قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 بهدف معالجة الثغرات والنقائص التي أظهرتها التجربة السابقة، من خلال إدراج آليات حديثة لتحسين مناخ الأعمال، أبرزها إنشاء منصة رقمية مخصصة لتسجيل المشاريع الاستثمارية، وتوسيع صلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لتشمل تسيير هذه المنصة الرقمية، ومرافقة المستثمرين، وإبرام اتفاقيات شراكة دولية لدعم الحركة الاستثمارية. كما تم تكييف هذا القانون مع أحكام الدستور الجديد الصادر في نوفمبر 2020، في إطار تكريس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة.

غير أن تحسين مناخ الاستثمار لا يرتبط في الواقع فقط بسن التشريعات و القوانين، بل يتطلب أيضا تغييرا في ذهنية المورد البشري داخل الإدارات العمومية من خلال محاربة مظاهر البيروقراطية، وتكريس الرقمنة وتعزيز النزاهة، والحد من الفساد، إضافة إلى إصلاح النظام البنكي وتخفيف القيود الإدارية التي قد تعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ويقصد بمرافقة المستثمر تدخل أجهزة الدولة، وعلى رأسها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر الشباك الوحيد، لدعم المستثمر منذ مرحلة الفكرة الأولية للمشروع، مرورًا بتسجيله عبر المنصة الرقمية وإدراجه في مدونة المشاريع الاستثمارية، وصولاً إلى منحه الامتيازات وتطبيق المشروع ميدانيًا. وتشمل هذه المرافقة تذليل الصعوبات الإدارية والتقنية، وإزالة العراقيل التي قد تعطل سير المشروع، فضلاً عن دعم إدماج التكنولوجيا الحديثة وتشجيع تبادل الخبرات والتجارب. . (بلكعيبات، 2025، ص 495)

ويُفهم مفهوم "المرافقة" بوصفه تدخلاً نوعيًا يهدف إلى تقديم الدعم اللوجستيكي والتقني والمؤسساتي، بحيث لا تظل الدولة مكتوفة الأيدي، ولا تتحول في المقابل إلى متدخل مباشر في النشاط الاقتصادي. فالدولة في اقتصاد السوق تؤدي دور المنظم والحامي، من خلال توفير الأطر القانونية والوسائل الضرورية، مثل تمكين المستثمرين من الاستفادة من العقار الاقتصادي عبر نظام الامتياز، سواء كانوا مستثمرين وطنيين أو أجانب، أشخاصًا طبيعيين أو معنويين، مقيمين أو غير مقيمين.

كما جاء من بين أهم الإصلاحات إلغاء قاعدة 51/49% المتعلقة بالشراكة بين المستثمر الأجنبي والطرف الوطني، مع الإبقاء عليها فقط في أربعة قطاعات استراتيجية، وهي: الصناعة العسكرية، النقل الجوي، النقل البحري، والصناعة الصيدلانية. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، مع الحفاظ في الوقت ذاته على السيادة الوطنية في القطاعات الحساسة.

ب- علاقة السياسة الجبائية بالاستثمار

ندرس العلاقة من خلال آثار النظام الجبائية في تحفيز الاستثمار حيث نجد ان للنظام الجبائية أثار ايجابية وسلبية على الاستثمارات الأجنبية والوطنية وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا العنصر:

ب-1: الآثار الإيجابية:

إن الآثار الإيجابية المتوقعة من السياسة الجبائية من شانها أن تشجع تدفق الاستثمارات للبلد، ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية، ويتبين دور سياسة التحفيز الجبائي وأثارها الايجابية في جذب الاستثمارات من خلال:

– **الحوافز غير الضريبية:** تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة (ناصر، 1996، ص177).

ان هذه الحوافز غير ضريبية تتأثر بعدة متغيرات وعوامل منها العامل السياسي الذي تعيشه البلاد حيث أن الاستقرار السياسي للبلد يعكس مدى الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي له، ولذلك فمن أهم الاهتمامات التي تشغل المستثمر وخاصة الأجانب منهم هو هذا الوضع الذي يكاد يتحكم وبصورة كبيرة في مدى نجاح أو فشل سياسة التحفيو كذلك نجد العامل الإداري حيث تتوقف فعالية سياسة التحفيز على طبيعة المعاملات الإدارية نظرا لما تمارسه من تأثير على سرعة وفعالية إنجاز الإجراءات الضرورية في المعاملات، كما هو الحال الى العامل التقني وهو الذي يعتبر من بين شروط نجاح سياسة التحفيز الجبائي وجود هياكل تقنية متطورة تخلق بيئة ملائمة للاستثمار، وكذا العامل الاقتصادي المهم جدا في هذا المجال فالمستثمر يبحث دوما عن الوسط الاقتصادي الملائم والمشجع للاستثمار والذي يتوفر على مختلف الظروف المحفزة كوسائل التموين وكذا اليد العاملة الرخيصة ... الخ .(لونيس و بن عنتر، 2007، ص 08).

– **الحوافز الضريبية:** تعتبر هذه الأخيرة بمثابة نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار والتي تنقسم الى:

– **الاعفاء الضريبي:** هو عدم فرض الضريبة على دخل معين ان كان هذا الدخل يخضع للضريبة في الأصل والإعفاء إما يكون دائما أو مؤقتا وإما يكو ن كلي أو جزئي، وهو يتكون من: (الخطيب وعسكر، 2006، ص 62)

– **الإعفاء الدائم** : هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما، ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدو لة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع وعادة ما يكون في بداية النشاط ويمكن أن يكون الإعفاء كليا بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعنية كإعفاءات المؤسسات العاملة في الجنوب الكبير في الجزائر من الضرائب على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري لمدة عشر سنوات (ولايات أدرار، تندوف تمنراست، إليزي، وقد يكون الإعفاء جزئيا، وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة.

– **التخفيضات الضريبية:** وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظيرا التزامهم تقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم انجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

– **نظام الاهتلاك:** يعرف على انه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي اقل مقرنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك

– **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تأكل رأس المال المؤسسة قدي، 2003، ص 172)

ب-2: الآثار السلبية

إن استخدام السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف العامة للدولة لا يسلم من عوائق وعراقيل تحول دون فعاليتها واستمرارها بشكل من شانه انحراف التوقعات والنتائج عن الخطط المسطرة مسبقا، ولقد عمل البلدان سواء النامية أو المتطورة جاهدا للتخلص من العبء الجبائي بالسبل كافة و تتجلى مظاهر المعوقات الجبائية في الازدواج الضريبي، والتجنب الجبائي بشقيه الغش والتهرب (شريف، 2010، ص 44)

– **الازدواج الضريبي:** في نطاق التنمية الاقتصادية ومعوقاتها كشف عن ثمة عوائق ضريبية تشكل أثار سلبية للسياسة الضريبة منها ظاهرة الازدواج الضريبي التي حظي باهتمام كبير على الصعيد المحلي والدولي من اجل تفاديها وسعيا وراء تحقيق التوزيع العامل للعبء الضريبي لذلك هذه الظاهرة تثار عند إقرار أي نظام جبائي.

يعرف الازدواج الضريبي بأنه: "مشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأداء ها خلال نفس الفترة الزمنية، ففي الازدواج الضريبي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة، لأكثر من إدارة ضر يبية

– **الغش والتهرب الجبائيين:** يعتبر الغش الضريبي أحد وجهي التملص من الاقتطاعات الإجبارية بمعارضة ومخالفة صريحة للتشريعات والقوانين والإجراءات الجبائية للتخفيف من حدة العبء الجبائي جزئيا أو كليا، وتحميله إلى جهات أخرى، حيث يعرف الغش الجبائي على انه مخالفة القوانين الجبائية بهدف الإفلات من الاقتطاعات أو تقليل حجم الوعاء الضريبي".

اما **التهرب الجبائي** فهو: فهو خلاف الغش فقد عرف على انه "تخلص المكلف من العبء الملقى عليه كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبأه على الغير (عواضة وقطيش، 1995، ص391).

يكمن الفرق بين التهرب والغش الجبائيين في كون الأول يستند إليه باستغلال التغيرات والفجوات الموجودة في التشريع التي تشكل منافذ له ولا مسؤولية له أمام القانون، أما الغش الجبائي فهو التملص بصفة إرادية من القانون بانتهاج سبل التزوير والتدليس، ويكون صاحبه مسؤولا أمام القانون، وفي حالة اكتشافه يتحمل غرامات وعقوبات مادية ومعنوية (شريف 2010، ص55).

وسائل مكافحة الغش والتهرب الجبائيين أما بخصوص مكافحته فيستدعي العمل على معالجته داخل نطاق الدولة الواحدة أو على نطاق أكثر من دولة فان وسائل مكافحته تختلف:

في المجال الداخلي ويشمل ما يلي (ناصر، 1996، ص30)

– تطبيق بعض العقوبات على الممولين الممتنعون أو المهملون عن تقديم التصريحات المطلوبة منهم، أو تقديم تصريحات خاطئة.

– إتباع طريقة الحجز عند المنبع أي تحصيل الضريبة عند توزيع الدخل على الممول من شخص معين

– منح الإدارة الجبائية حق الاطلاع على الأوراق والوثائق الخاصة بالممول والتي تفيد الكشف عن حقيقة المركز المالي لهذا الممول

– تحسين فعالية النظام الجبائي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالضبط والتحصيل.

في المجال الدولي تلجا الدول إلى مكافحة التهرب عن طريق عقد اتفاقية بان تنقل إلى الدول الأخرى ما لديها من معلومات تفيد في الكشف عن الحالة المالية للممول (فرهود وحسين ابراهيم، 1986، ص 290)

V– النتائج ومناقشتها :

الجدول رقم 01 يمثل : عدد المشاريع الاستثمارية خلال سنوات 2020–2025

السنة	إجمالي المشاريع	المشاريع المحلية	المشاريع الأجنبية
2020	2,800	2,550 (91%)	250 (9%)
2021	3,100	2,820 (91%)	280 (9%)
2022	3,600	3,240 (90%)	360 (10%)
2023	4,200	3,780 (90%)	420 (10%)
2024	4,800	4,320 (90%)	480 (10%)
2025*	5,200	4,680 (90%)	520 (10%)
المجموع	23,700	21,390 (90.3%)	2,310 (9.7%)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النشارات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم https://www.industrie.gov.dz/

يظهر الجدول أعلاه الذي يمثل تطور عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2020–2025)، حيث يتضح جليا وجود منحى تصاعدي مستمر في إجمالي المشاريع المسجلة خلال هذه السنوات فقد بلغ عدد المشاريع سنة 2020 حوالي 2,800 مشروع، ليرتفع تدريجيا إلى 5,200 مشروع سنة 2025، أي بزيادة قدرها 2,400 مشروع خلال ست سنوات، وهذا الذي يعكس النمو الملحوظ في النشاط الاستثماري في الجزائر و خاصة بعد مرحلة الانكماش المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد–19، مما يدل على دخول الاقتصاد الوطني مرحلة تعاف تدريجي ابتداء من سنة 2022، أما من حيث هيكلة المشاريع حسب طبيعتها فيلاحظ استمرار هيمنة المشاريع المحلية بنسبة مرتفعة وثابتة تقريبا طوال الفترة المدروسة إذ تراوحت نسبتها بين 90% و91% من إجمالي المشاريع، وقد بلغ مجموع المشاريع المحلية 21,390 مشروعا، أي ما يعادل 90.3% من إجمالي المشاريع المسجلة خلال الفترة، وهو ما يؤكد الدور المحوري للمستثمر الوطني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

في المقابل يلاحظ أن المشاريع الأجنبية ظلت تمثل نسبة أقل مقارنة بالمشاريع المحلية التي تم العمل عليها حيث تراوحت نسبتها بين 9% و10% سنويا، بإجمالي 2,310 مشروعا خلال الفترة المدروسة، أي ما يعادل 9.7% من إجمالي المشاريع. ورغم محدودية هذه النسبة، إلا أن تسجيل زيادة تدريجية من 250 مشروعا سنة 2020 إلى 520 مشروعا سنة 2025 يعكس تحسنا نسبيا في جاذبية مناخ الاستثمار، خاصة في ظل الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي شهدها قانون الاستثمار خلال السنوات الأخيرة.

كما يلاحظ أيضا أن وتيرة النمو كانت واضحة انطلاقا من سنة 2022، حيث ارتفع عدد المشاريع من 3,100 مشروع في 2021 إلى 3,600 مشروع في 2022، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة إلى غاية 2025. ويمكن تفسير ذلك بدخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ من خلال التسهيلات التي قدمها إضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الإطار الجبائي المحفز للاستثمار.

وعليه يمكن استنتاج أن الفترة (2020-2025) عرفت تحسنا تدريجيا في حجم المشاريع الاستثمارية، مع استمرار الاعتماد الكبير على الاستثمار المحلي، مقابل مساهمة محدودة نسبيًا للاستثمار الأجنبي، رغم التحسن الطفيف المسجل في نسبته. وهو ما يعكس ضرورة مواصلة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مستقبلاً .

جدول رقم 02 يمثل تطور الاستثمار حسب القطاعات الوزارية لسنة 2020-2025 (مليار دج)

السنة	الصناعة	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الطاقة والمناجم	الخدمات	المجموع
2020	650	320	410	280	390	2,050
2021	720	350	430	310	490	2,300
2022	880	420	500	370	630	2,800
2023	1,050	510	600	450	840	3,450
2024	1,300	620	720	520	940	4,100
2025*	1,520	750	820	610	900	4,600
المجموع	**6,120**	**2,970**	**3,480**	**2,540**	**4,190**	**19,300**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النشارات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم https://www.industrie.gov.dz/

من خلال الجدول الذي يمثل تطور الاستثمار حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)، حيث يتضح لنا وجود منحى تصاعدي عام في إجمالي الاستثمارات القائمة في الجزائر إذ عرفت ارتفاع من 2,050 مليار دج سنة 2020 إلى 4,600 مليار دج سنة 2025، أي بزيادة تفوق 120% خلال ست سنوات. ويعكس هذا التطور انتقال الاقتصاد الجزائري من مرحلة التأثر بتداعيات جائحة كوفيد-19 إلى مرحلة التعافي والتوسع، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي مست مناخ الاستثمار.

حيث يتصدر قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات بإجمالي 6,120 مليار دج خلال الفترة، ما يمثل حوالي 31.7% من إجمالي الاستثمارات،وقد عرف القطاع نموًا متسارعًا من 650 مليار دج سنة 2020 إلى 1,520 مليار دج سنة 2025. ويمكن تفسير ذلك بتوجه الدولة نحو تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على المحروقات، إضافة إلى اعتماد سياسة جبائية تحفيزية، تمثلت في إعفاءات ضريبية للمشاريع الصناعية الجديدة، وتقديم تخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات، مع إعفاءات جمركية على استيراد التجهيزات الصناعية، كما هو الحال الى منح امتيازات للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، وهذا يؤكد أن السياسة الجبائية لعبت دورامهما ومحوريا في توجيه الاستثمار نحو القطاع الصناعي باعتباره ركيزة التنمية المستدامة.

كما حل قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بإجمالي 4,190 مليار دج، حيث ارتفعت الاستثمارات فيه من 390 مليار دج سنة 2020 إلى 900 مليار دج سنة 2025. ويعكس هذا النمو توسع الاقتصاد الرقمي، والخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية. وقد ساهمت السياسة الجبائية في دعم هذا القطاع من خلال تبسيط النظام الجبائي للمؤسسات الناشئة(Startups) ، مع تخفيض العبء الضريبي على الأنشطة الرقمية واعتماد نظام جبائي تفضيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و سجل قطاع البناء والأشغال العمومية استثمارات بقيمة 3,480 مليار دج، مع نمو ملحوظ خاصة بعد 2022، نتيجة إطلاق مشاريع البنية التحتية والسكن. وقد استفاد هذا القطاع من تحفيزات ضريبية مرتبطة بالمشاريع العمومية، وإعفاءات على بعض المواد الأولية، وتسهيلات مالية مرافقة للمشاريع الكبرى.

وفي مجال الفلاحة تعزيز الأمن الغذائي فقد عرف قطاع الفلاحة نموا ملحوظا من 320 مليار دج سنة 2020 إلى 750 مليار دج سنة 2025 بإجمالي 2,970 مليار دج. ويرتبط هذا التطور بتوجه الدولة نحو تحقيق الأمن الغذائي، خاصة بعد أزمة كورونا. وقد ساهمت السياسة الجبائية في ذلك عبر إعفاءات ضريبية للمستثمرين في الأنشطة الفلاحية، وتخفيضات على الضريبة العقارية الفلاحية، ودعم جبائي للمنتجات الفلاحية

اما بخصوص قطاع الطاقة والمناجم ورغم بقاء قطاع الطاقة والمناجم قطاعا استراتيجيا، إلا أن نسبته من إجمالي الاستثمارات (حوالي 13.2%) تعكس توجهًا نحو تنويع الاقتصادوقد سجل نموًا من 280 مليار دج إلى 610 مليار دج خلال الفترة. وساهمت السياسة الجبائية في جذب استثمارات جديدة عبر مراجعة قانون المحروقات ومنح مزايا ضريبية لجذب الشركات الأجنبية.

يتضح لنا من خلال تحليل الجدول أن السياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020-2025) لم تكن محايدة، بل لعبت دورا توجيهيا في إعادة توزيع الاستثمارات قطاعيا. فقد تم توظيف الإعفاءات والتخفيضات الضريبية كأداة لتحفيز قطاعات معينة (الصناعة، الفلاحة، المؤسسات الناشئة)، بهدف تحقيق تنويع

اقتصادي وتقليل التبعية للمحروقات كما ساهمت الإصلاحات الجبائية المرتبطة بقانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 في تحسين مناخ الأعمال، و تقليص العراقيل البيروقراطية، و تعزيز الثقة لدى المستثمرين، و رفع وتيرة نمو الاستثمارات بعد 2022.

وعليه يمكن القول بأن مضمون السياسة الجبائية المطبق في الجزائر انطلاقا من تحفيزات التي تضمنها قانون الاستثمار 22-18 حيث انها شكلت أحد أهم المحركات التي ساهمت في التحول الهيكلي للاستثمار خلال الفترة المدروسة، حيث يرجع لها الفضل في تعبئة الموارد المالية من جهة، وتحفيز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

الجدول رقم 03 يمثل تطور مناصب الشغل المستحدثة وفقا للاستثمار خلال 2020–2025

السنة	إجمالي المناصب	(%) محلي	(%) أجنبي
2020	180,000	162,500 (90.3%)	17,500 (9.7%)
2021	190,000	171,700 (90.4%)	18,300 (9.6%)
2022	210,000	189,600 (90.3%)	20,400 (9.7%)
2023	235,000	212,150 (90.3%)	22,850 (9.7%)
2024	260,000	234,800 (90.3%)	25,200 (9.7%)
***2025**	285,000	257,100 (90.3%)	27,900 (9.7%)
الإجمالي	**1,360,000**	**1,227,850 (90.3%)**	**132,150 (9.7%)**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النشارات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم https://www.industrie.gov.dz/

انطلاقا من الجدول أعلاه الذي يظهر تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2020-2025)، حيث نلاحظ تصاعد واضح في إجمالي المناصب التي تم توفيرها في المشاريع الاستثمارية عبر كل القطاعات، إذ ارتفع العدد من 180,000 منصب سنة 2020 إلى 285,000 منصب سنة 2025، أي بزيادة قدرها 105,000 منصب خلال ست سنوات، ما يعادل نمو ًا يقارب 58%. ويعكس هذا التطور التحسن التدريجي في النشاط الاستثماري، خاصة بعد سنة 2022 التي عرفت إصلاحات قانونية واقتصادية مهمة.

وما يلاحظ أن توجد هيمنة الاستثمار المحلي في خلق فرص العمل حيث يتضح من خلال الجدول أن الاستثمارات المحلية كانت المصدر الرئيسي لخلق مناصب الشغل في البلاد لفئات الشباب بالخصوص في كثير من مناطق الوطن بناء على مناطق الاستثمار، حيث شكلت نسبة ثابتة تقريبا بلغت 90.3% من إجمالي المناصب خلال كامل الفترة. وقد بلغ مجموع المناصب الناتجة عن الاستثمار المحلي 1,227,850 منصبا، مقابل 132,150 منصب ًا فقط للاستثمار الأجنبي 9.7%.

وهذا يعكس الدور المحوري للمؤسسات الوطنية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في امتصاص البطالة وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. كما يدل على أن الاقتصاد الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على الفاعلين المحليين في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

اما بما يخص مساهمة الاستثمار الأجنبي فرغم محدودية نسبة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل، إلا أن عدد المناصب الناتجة عنه عرف نمو ً ا تدريجيا من 17,500 منصب سنة 2020 إلى 27,900 منصب سنة 2025. ويعكس هذا التحسن النسبي تحسنا في جاذبية مناخ الاستثمار، خاصة بعد مراجعة قانون الاستثمار ومنح تسهيلات وضمانات إضافية للمستثمرين الأجانب، غير أن النسبة الثابتة تقريب ًا (حوالي 9.7%) تشير إلى أن الجزائر ما تزال بحاجة إلى تعزيز قدرتها على استقطاب استثمارات أجنبية كثيفة العمالة.

ويمكن تفسير هذا التطور في مناصب الشغل من خلال دور السياسة الجبائية التحفيزية، التي سعت إلى منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الجديدة، مع العمل على تخفيض الضريبة على أرباح الشركات في بعض القطاعات، وتقديم تسهيلات من خلال إعفاءات على الرسوم الجمركية لاستيراد التجهيزات و تحفيز الاستثمار في المناطق ذات الأولوية التنموية.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض تكلفة الاستثمار، مما شجع المؤسسات على التوسع وزيادة التشغيل. كما أن توجيه الامتيازات الجبائية نحو قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات ساعد في خلق فرص عمل مستدامة بدل التركيز فقط على القطاعات الريعية.

إن الارتفاع التدريجي في عدد مناصب الشغل يعكس ذلك التحسن النسبي في مناخ الأعمال و فعالية نسبية للسياسة الجبائية في دعم التشغيل و انتقال تدريجي نحو تنويع مصادر النمو الاقتصادي، غير أن استمرار الفجوة بين مساهمة الاستثمار المحلي والأجنبي يدل على ضرورة تعزيز الثقة القانونية و استقرار النظام الجبائي و تبسيط الإجراءات الإدارية أكثر.

يتضح من خلال تحليل الجدول أن السياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020-2025) كان لها أثر إيجابي على مستوى خلق مناصب الشغل خاصة عبر دعم الاستثمار المحلي. إلا أن تعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل يتطلب مزيد ًا من الإصلاحات الهيكلية والجبائية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة.

VI- الخلاصة :

لقد وضعت الدولة على عاتقها منذ الاستقلال بمهمة إعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي كان يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، فدخلت مرحلة جديدة من البناء والتشييد اعتمدت فيها على سن تشريعات متعددة وإطلاق برامج تنموية واسعة. وفي هذا السياق أولت أهمية كبيرة لموضوع الإيرادات العامة باعتبارها الأداة الأساسية لتمويل النفقات العمومية، مما أدى إلى بروز اهتمام متزايد بالنظام الجبائي كركيزة لتمويل التنمية. غير أن الإصلاحات التي مست المنظومة الجبائية عبر مختلف المراحل لم تحقق دائما النتائج المرجوة، حيث اتسمت بعض التعديلات بعدم الفعالية، وظلت الحصيلة المحققة دون التوقعات، سواء من حيث تعبئة الموارد أو من حيث أثرها التنموي.

كما أن الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار يظل مرتبطًا بمدى جدية الدولة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتوفير بيئة مؤسساتية مستقرة وشفافة. فعلى الرغم من توظيف جزء معتبر من عائدات الجباية البترولية في تمويل البرامج التنموية، وإصدار قوانين استثمارية تهدف إلى تنظيم النشاط الاستثماري ومنحه مزايا وتحفيزات جبائية، إلا أن حجم الاستثمار في الجزائر ما يزال دون المستوى المأمول. ويتجلى ذلك في التفاوت الواضح في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلا عن التراجع المسجل في حجم الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالإمكانات المتاحة.

وقد أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

- أن فعالية السياسة الجبائية في دعم الاستثمار لا ترتبط فقط بحجم الامتيازات الممنوحة، بل بمدى استقرار الإطار القانوني ووضوحه.
- استمرار الاعتماد الكبير على الجباية البترولية يحد من قدرة النظام الجبائي على لعب دور تحفيزي فعال في تنويع الاقتصاد.
- وجود اختلال في التوزيع القطاعي للاستثمارات، حيث تتركز في قطاعات معينة دون غيرها.
- محدودية جاذبية الاستثمار الأجنبي رغم الإصلاحات التشريعية المتعاقبة، مما يستدعي تعميق الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، تم الخروج بالمقترحات التالية:

- منح المزيد من الإعفاءات الجبائية للمستثمرين الأجانب لتحفيزهم على الاستثمار في المشاريع الاستثمارية المنفذة التي تشكل أهمية بالغة للاقتصاد الوطني، كالاستثمار في الطاقة المتجددة؛
- ضرورة إشراك اليد العاملة المحلية مع اليد العاملة الأجنبية للاستفادة من خبراتها وكفاءاتها؛
- إلغاء القيود التي تحد من دخول المستثمرين الأجانب للبلاد، وتسهيل الحصول على التأشيرة
- ضرورة الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية الملائمة خاصة بالنسبة للقطاعات الحيوية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، وتدارك التراجع في الاستثمارات الطاقوية التقليدية.

- الإحالات والمراجع :

1. عبد المجيد قدي، (2003)، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. السيد مرسي الحجازي، (1998)، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية.
3. جلالي الحبيب، شاعة عبد القادر، (2022)، تقييم أداء السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للفترة (2015- 2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 02 https://asjp.cerist.dz/en/article/203731 تاريخ الزيارة 24-02-2026 (20:10)
4. رضا خلاصي، (2014) شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر.
5. زهية لموشي، (2018) الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11. https://asjp.cerist.dz/en/article/60258 تاريخ الزيارة 24-02-2026 (20:15)
6. عادل سليماني رابح شيلق وعبد القادر بن عيلة، (2018)، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد 1، العدد 1. https://asjp.cerist.dz/en/article/78286 تاريخ الزيارة 24-02-2026 (20:10)
7. لحسن دردوري والأخضر لقليطي، (2018)، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر.
8. محمد سلمان سلامة، (2015)، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. مصطفى يوسف كافي، (2013)، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
10. مولود مليكاوي، (2015) الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 4، العدد 2 https://asjp.cerist.dz/en/article/23415 تاريخ الزيارة 24-02-2026 (21:10)
11. هاشم عبد الرحمن تكروري، (2015) الأسس الفلسفية للضرائب دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12. شوام بوشامة، (2003)، تقييم واختيار الاستثمارات، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.
13. محمد بن يحي آل مفرح، (2011)، أفاق الاستثمار في الجهات الخيرية، مؤسسة الدرر السنية للنشر – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
14. محمد عبد الرؤوف سليمان، إبراهيم جابر السيد أحمد، 2019، آليات المحاسبة في إدارة الاستثمار، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق شارع الشركات ميدان المحطة بجوار البنك الأهلي المركز دار الجديد للنشر والتوزيع، تجزئة عزوز عبد الله رقم 71 زرالدة الجزائر.
15. محمود لؤين محمد، 2017، عمل الضمانات القانونية للاستثمارات الأحبة في السودان وأثرها على الأمن القومي الاستراتيجي، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى. السودان.
16. حسن عواضة، وعبد الرؤوف قطيش (1995) المالية العامة الرسوم والضرائب بيروت: دار الخلود للطباعة والنشر.
17. محمد سعيد فرهود و كمال حسين ابراهيم (1986). نظام الزكاة و ضريبة الدخل السعودية معهد الإدارة العامة إدارة البحوث.
18. مناصر مراد (2002). فعالية النظام الضريبي واشكالية التهرب الضريبي الجزائر دار هومة.
19. محمد شريف (2010) السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
20. مراد ناصر (1996) الاصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
21. عبد المجيد لونيس و عبد الرحمان بن عنتر 22-23 10 (2007) الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات والتحولات الاقتصادية الدولية راهنة ملتقى دولي الثاني.جامعة امحمد بوقرة بومرداس كلية العلوم الاقتصادية.
22. أحمد الخطيب، وأحمد كمال عسكر (2006). دور الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.
23. بلكعيبات مراد، 2025، تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر في ظل التحولات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1. https://asjp.cerist.dz/en/article/263209 تاريخ الزيارة 25-02-2026 (22:25)
24. قريشي هاجر و عزي فريال منال، **دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر– إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات: ANDI , ANSEJ , ANGEM** –، مجلة البحوث والدراسات التجارية مجلد 04 عدد 01 – مارس 2020.
25. عبد الله الطيبي ،**دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر** ، مجلة إقتصاد المال والأعمال، ا جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،الجزائر، مجلد 05 ، العدد 01 ،جوان 2020، ص211-220.
26. فريد عطاب (2022)، دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي – حالة الجزائر 2005-2018–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

مراد حجاج (2026)، أثر السياسة الجبائية على تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020–2025)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 12 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 275-286.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لرخصة **المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**